سرقة الحديث والموازنة بينها وبين الوضع وتدليس الاسناد

د/ امينة السيد حامد النادي

قسم الدراسات الاسلامية/كلية العلوم والآداب بالرس

جامعة القصيم/ محافظة الرس/المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني : a.alnady@qu.edu.sa

ملخص البحث:

ان مناهج رواية الحديث النبوي الشَريف قد لقيت عنايةً كبيرة مِنَ المحدثينَ لن تجد لها مثيلاً في بقيةِ العلومِ، ولَما كان الإسناد هو الطَريق إلى الحديثِ، فقد اهتم به المحدثون، وخاصا علم الجرح والتعديل ، والعبارات الدالة علي التوثيق والتجريح ، ومن هذه المصطلحات مصطلح" سرقة الحديث"، وقد تناول البحث العبارات الدالة على" سرقة الحديث" من خلال تعريف العلماء لهذا المصطلح ، واسقاط هذا المصطلح علي بعض الرواة ، مما يترتب عليه ترك رواياتهم وردها و الطعن في عدالتهم، وقد تناول المبحث الأول منه مفهوم السرقة في اللغة والاصطلاح، وعند فقهاء الشريعة الإسلامية وصورها ، و الاسباب الحاملة عليها ،وطرق كشفها، والمبحث الثاني الموازنة بين " سرقة الحديث" وتدليس الاسناد والوضع من خلال وصف الرواة في كتب التراجم والمصطلح، وذلك وفق المعنى الاصطلاحي لأهل التخصص في الحديث الشريف وعلومه، حيث اختلف معناها إلى ثلاثة معانٍ: الأول في ادعاء المشاركة في السماع، والثاني بمعنى الرواية من كتاب من غير سماعٍ من صاحبه، والثالث بمعنى القلب في السند ، ولكن المعنيين الأول والثاني أوضح في الاستخدام للتعبير عن معنى السرقة، كما تناول البحث حكم رواية من يسرق الحديث، وبيان أنواع الأحاديث المسروقة وأقسامها بالإضافة إلى توضيح طرق سرقة الحديث التي اتبعها السارقون في سرقاتهم، وتناول ايضا عرض بعض للرواة المتهمين بسرقة الحديث من خلال الاستقراء والتتبع الدقيق لكافة المصادر الحديثية المتوفرة. وختمت البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات .

الكلمات الافتتاحية: سرقة الحديث، تدليس الاسناد، الوضع .

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فان مناهج رواية الحديث النبوي الشَريف قد لقيت عنايةً كبيرة مِنَ المحدثينَ لن تجد لها مثيلاً في بقيةِ العلومِ، ولَما كان الإسناد هو الطَريق إلى الحديثِ، فقد اهتم به المحدثون، قال عبد الله بن المبارك: الإسنادُ مِنَ الدِّينِ، ولولا الإسناد لَقَالَ مَن شاءَ ما شَاء [1] ، ان من اهم علوم السنة المطهرة علم الجرح والتعديل الذي من خلاله يتعرف علي درجة الحديث من حيث التصحيح او التحسين او التضعيف ،وبه معرفة ما يقبل ويرد من الراوي والمروي مما يسهم في تنقية الأدلة الحديثية وتوثيقها وضبطها وتخليصها مما يشوبها من: ضعيف وغيره، ليتمكن من الاستدلال بها، وقد لقي هذا العلم اهتماما كبير ، وخاصا فيما يتعلق بعبارات الجرح والتعديل .

اولا : أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لان (سرقة الحديث) منذ نشا علم مصطلح الحديث ،الي ظهور علم مصطلح الحديث قائما بذاته، اختلف فيها كثير من العلماء ، ومعظم التعريفات ، بها بعض الغموض ،ولم توضح حدود وابعاد هذا المصطلح ، بالإضافة انهم لم يفردوا لها بحثا مستقلا ، فبعض العلماء ذكره ضمن الحديث المقلوب ، واكتفي بذكر بعض العبارات،التي لا تميزه عن غيره من المصطلحات المتشابهة معه ،مثل الموضوع .

(1) الحاكم / معرفة علوم الحديث ص ٦ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ثانيا : أهمية هذا البحث:

ترجع اهمية هذا البحث انطلاقا من تعريف القارئ، بمصطلح(سرقة الحديث) ،واسباب اتهام الراوي بذلك، والتميز بينها وبين ما شابهها من مصطلحات مثل الوضع وتدليس الاسناد، وان المتأمل في كتب تراجم المحدثين ، ومعرفة الاسباب التي من اجلها اسقطوا هذا المصطلح علي بعض الرواة، نجد ان السبب هو عدم التزام الرواة بفن قواعد رواية النصوص مشافهة وكتابة، فهذه القواعد وما تحتوي عليه من دقة ،تعد من افضل القواعد التي توصل اليها الانسان في توثيق النصوص، ولما لا وهي المصدر الثاني للتشريع في الاسلام.

ثالثًا : أهداف البحث:

يهدف البحث الي القاء الضوء علي المراد بسرقة الحديث ، واختلاف العلماء في بيان مدلولها ، واقارن بينها وبين الوضع ،وبينها وبين قلب الاسناد ، والاسباب الحاملة للرواة علي سرقة الحديث ، ووسائل العلماء لكشف سرقة الحديث ، وحكم سرقة الحديث واثرها علي الراوي والمروي ،مع ذكر نماذج للرواة الذين اتهموا بالسرقة ،وبيان سبب الاتهام .

رابعًا : مشكلات البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان علماء مصطلح الحديث لم يفردوا لهذا المصطلح بابا مستقل ،بل بعضهم لم يذكرها في مصنفاتهم ،ومن تحدث عنه ذكره ضمن الحديث المقلوب، فاردت توضيحه والتميز بينه وبين ما شابهها من مصطلحات مثل الوضع وتدليس الاسناد.

خامسًا : منهج البحث:

-ذكرت تعريف مصطلح السرقة في كتب اللغة والفقه ومصطلح الحديث .

-بينت صور سرقة الحديث ، مع ذكر امثلة توضيحية لذلك ،والاسباب الداعية لذلك وحكم سرقة الحديث.

- ذكرت تعريف مصطلح تدليس الاسناد والوضع وبينت الفروقات بينه وبين مصطلح سرقة الحديث.

-اوردت في بحثي نماذج لرواة متهمين بسرقة الحديث وذكرت اسباب اتهام النقاد لهم بذلك

-الرجوع إلى الكتب التي تخدم البحث.

- ذكر ما توصلت اليه من نتائج. بتوفيق من الله عز وجل.

- المصادر والمراجع التي استعنت بها في بحثي.

سادسًا الدراسات السابقة:

- بثُّ النَّجِيث لمعرفة المتَّهَمِين بسرقة الحديث/ أحمد مرتضى /قسم الدراسات الإسلامية/جامعة بايرو -كنو/Email: murtlamansur@yahoo.com

- البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف/المؤلف : الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر الطبعة : الأولى ، ١٤٢٨ هـ الناشر : دار التوحيد للنشر.

سابعًا : حدود البحث:

اقتصرت في بحثي علي المصادر التي تخدم البحث، محاولة اجلاء الغموض حول هذا المصطلح ، مع الموازنة بينه وبين المصطلحات المتشابهة ، وسوف استعين بكل ما يخدم بحثي في هذا المجال.

ثامنًا: المصادر:

- مصادر اللغة والفقه ومصطلح الحديث .

-مواقع الكترونية المكتبة الشاملة ،وملتقي اهل الحديث.

وقد قسمت بحثي على النحو الآتي:

المقدِّمة: تحدثت فيها عن أهمية هذا البحث والعلاقة بينه وبين عِلم الرواية والأسباب الدافعة لتأليفه ، وملخص لعناصر خطة البحث.

التَمهيد: بينت فيهِ أهمية الالتزام بقواعد الروَاية وأثرها في توثيق الاحاديث وضبطها، والألفاظ التي استخدمها العلماء في تحمل الأخبار وأدائها، وقد تبين لنا في هذا المبحث أن مخالفة الراوي للقواعد التي وضعها المحدثون للرواية يترتب عليه رد الرواية لمخالفتها لقواعد توثيق النصوص وضبطها، وهو ما يسمى بعلم مصطلح الحديثِ.

المبحث الأوَّل: عرفت فيه السرقة لغة وعند الفقهاء ، وعند علماء مصطلح الحديث، والاسباب الحاملة علي سرقة الحديث، وصورها ، وانواعها، وسائل كشفها ،وحكمها، وقد

اشتمل على اربع مطالب: المطلب الاول السرقة لغة، وشرعا ،وعند علماء مصطلح الحديث، و المطلب الثاني صور السرقة، و المطلب الثالث الأسباب الباعثة على سرقة الحديث، المطلب الرابع وسائل إثبات السرقة، والمبحث الثاني المقارنة بين سرقة الحديث وتدليس الاسناد والقلب وحكم سرقة الحديث ،و نماذج لمن اتهموا بسرقة الحديث ،وقد اشتمل على اربع مطالب: المطلب الاول الفرق بين السرقة والوضع، المطلب الثاني الفرق بين سرقة الحديث تدليس الإسناد المطلب الثالث حكم سرقة الحديث، و المطلب الرابع نماذج لمن اتهموا بسرقة الحديث:

ثم ختمت البحث بالخاتمة فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، والمصادر والمراجع التي استعنت بها في البحث.

هذا وإن وفقت فبتوفيق من الله عز وجلّ ، وإن أخطأت فمن نفسي. أستغفرك ربب وأتوب إليك. سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العاملين.

المبحث الاول

تعريف السرقة وصورها ، و الاسباب الحاملة عليها ،وطرق كشفها

المطلب الاول السرقة لغة، وشرعا ،وعند علماء مصطلح الحديث

اولاً : السرقة لغة :

تأتي السرقة في معجم اللغة بعدة معاني، أغلبها لها علاقة بتعريف السرقة عند علماء مصطلح الحديث وسنذكر بإيجاز ما ذكره علماء اللغة في تعريف السرقة .

السرقة: بفتح أوله وكسر ثانيه مصدر سرق يسرق، سرقة وسرقا، فهو سارق، والمفعول مسروق والسرقة: أخذ مال الغير خفية.، أخذ ما شيء مملوك للغير خفية،سَرِقة: مفرد (اسم) الجمع : سَرِقات مصدر سُرِقَ وسرَقَ، يقال • سرق ماله/ سرق منه ماله: أخذه خفية، بغير وجه حق،وقيل : أخذ مالٍ معيَّن المقدار، غير مملوك للآخذ من حِرزِ مثلِه خُفْية [١].

السرقة في الأدب:

أن يأخذ الشاعرُ شيئًا من شعر غيره ناسبًا إيّاه إلى نفسه، ألفاظه أو معانيه ، سرقة أدبيّة : استخدام أو إعادة نشر مطبوعات محفوظة الحقوق أو الموادّ المسجّلة البراءة على نحو غير مصرّح به. ، جنون السَّرقة : ميل اندفاعيّ قويّ للسَّرقة ولا سيَّما سرقة الأشياء التي لا يحتاجها السارق. [٢]

ثانيًا : تعريف السرقة شرعًا:

أَخذ مكلف مَال معِين الْمِقْدَار مملوك للغير خُفْيَة بدار السلام ، والسرقة الموجبة للقطع هي أخذ المكلف نصابا خاليا من الملك وشبهته من حرز خفية. [٣]

ثالثا: تعريف السرقة عند علماء مصطلح الحديث:

---

(١) انظر: ابن منظور / لسان العرب ١٥٦/١٠، الناشر: دار صادر – بيروت ، أحمد بن فارس /معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٥٤ المحقق: عبد السلام هارون سنة النشر: ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الفيروزآبادى /القاموس المحيط ص ٨٩٣الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٢)انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة /المعجم الوسيط٤٢٧/١ الناشر: دار الدعوة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر/ معجم اللغة العربية المعاصرة١٠٦٠/٢ الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨.

(٣)انظر: المجدديالبركتي /التعريفات الفقهيةص ١١٢ دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي معجم لغة الفقهاء ص٢٤٣ الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

بتتبع اقوال علماء مصطلح الحديث نجد تعريفات عديدة لـ مصطلح(سرقة الحديث) ، نجد انهم يذكرون هذا المصطلح في قسم الحديث المقلوب، وقد يطلقونه ايضًا علي ادعاء السماعات ، ولكن اكثر ما يطلقونه علي أن ينفرد أحد الرواة برواية حديثاً عن شيخٍ له بإسناده، فيجيء "سارق الحديث" ويدعي أنه سمع هذا الحديث أيضاً من ذلك الشيخ بذلك الإسناد. وسنعرض فيما يلي ماوقفت عليه اليه من تعريفات .

التعريف الاول: أن ينفرد محدث برواية حديث عن شيخ، فيأتي السارق ويدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث.

قال الذهبي: سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم لقوله:(إن كذبا علي ليس ككذب على غيري). سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه. [1]

بالنظر الي تعريف الامام الذهبي لمصطلح سرقة الحديث، نجد انه تضمن اربع مصطلحات اخري، تتشابه مع هذا المصطلح ، وثلاث مصطلحات اخري ، هي الوضع والقلب والتدليس، ولابد من بيان حقيقة كل مصطلح والفروق الجوهرية بينه وبين مصطلح سرقة الحديث، فان ذلك يسهل معرفة حقيقة هذا المصطلح ومعرفة من اتهموا به.

قال ابن دقيق العيد: هو أن يكون الحديث معروفا برواية رجل معين فيروى عن غيره طلبًا للاغتراب وتنفيقًا لسوق تلك الرواية، وهذا فيه على طريقة الفقهاء أنه يجوز أن يكون عنها جميعًا، لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث أنه مقلوب، وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث.

مثل أن يكون معروفًا برواية مالك بن نافع عن ابن عمر فيرويه عن مالك بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر[2].

---

(1) الذهبي /تاريخ الاسلام ١٤٠/١٧ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

(2) انظر :ابن دقيق العيد/ الاقتراح في بيان الاصطلاح : ص ٢٥و٢٦الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت سنة النشر: ١٤٢٦ - ٢٠٠٦م

لقد بين ابن دقيق العيد في تعريفه لـ مصطلح سرقة الحديث ان الغرض من تعمد السرقة قصد الشهرة والاغتراب .

التعريف الثاني: أن يُعرف الحديث براوٍ فيضيفه السارق لراو غيره ممن شاركه في طبقته، يعني: الحديث عن الزهري مثلًا، فيأتي واحد ويرويه مثلًا عن يزيد بن أبي حبيب، مشاركًا للزهري في طبقته تقريبًا، هو ليس من رواية يزيد، لكن راو آخر الذي هو سارق الحديث، يأتي ويزعم أن هذا الحديث أيضًا قد رواه فلان في طبقة الشيخ الذي يريد أن يدخل الرواية عليه، أو أن يسرق الحديث منه.

قال السخاوي في ذكر انواع المقلوب:

(ما كان) متنه (مشهورا براو) كسالم (أبدلا بواحد) من الرواة (نظيره) في الطبقة كنافع (كي يرغبا فيه) أي: في روايته عنه، ويروج سوقه به (للإغراب) بالنقل (إذا ما استغربا) ممن وقف عليه ؛ لكون المشهور خلافه.

وممن كان يفعله بهذا المقصد على سبيل الكذب حماد بن عمرو النصيبي، أحد المذكورين بالوضع، كما وقع له ؛ حيث روى الحديث المعروف بسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «إذا لقيتم المشركين في طريق، فلا تبدءوهمبالسلام» عن الأعمش عن أبي صالح ؛ ليغرب به، وهو لا يعرف عن الأعمش كما صرح به العقيلي، وقد قيل في فاعل هذا: يسرق الحديث، وربماقيل في الحديث نفسه: مسروق.

وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا به، فيسرقه الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب[1]

قال السيوطي: أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر في طبقته نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه لغرابته، أو عن مالك جعل عن عبيدالله بن عمرو، وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية اليسع وبهلول بن عبيد الكندي، قال ابن دقيق العيد: وهذا الذي يطلق عليه راويه: إنه يسرق الحديث"[2].

([1]) انظر السخاوي/ فتح المغيث١ /٣٣٦-٣٣٧ الناشر: مكتبة السنة ـ مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

([2]) انظر :السيوطي /تدريب الراوي ١/ ١٥٨تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة .

قال الذهبي في تعريفه للحديث المقلوب :''او يَكُون الحديث مشْهورا براو، فيجعل مكانه آخر في طبقته''[1]

التعريف الثالث :تركيب متنا علي اسناد ليس له عمدا. بأن يجعل الراوي متن الحديث لإسناد غير إسناد هذا الحديث، مثلا يأخذ متن الحديث ويترك إسناده، ويأخذ إسناد حديث آخر فيركبه على هذا المتن،، يسمَّى وضع الاسناد، أو تركيب الاسناد ، أو سرقة المتون ، وهذا يقول عنه العلماء: يسرق الحديث.

قال الذهبي في تعريفه للحديث المقلوب :''ومن تعمد ذلك وركب متنا علي اسناد ليس له، فهو سارق للحديث، وهو الذي يقال في حقه ''فلان يسرق الاحاديث''.

من ذلك أن يسرق حديثًا ما سمعه، فيدعي سماعه من رجل، وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده فهو أخف جرمًا ممن سرق حديثًا لم يصح متنه، وركب له إسنادًا صحيحًا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء[2].

من خلال استعراض تعريف العلماء لسرقة الحديث، نستخلص التعريف التالي:

ادعاء الراوي مشاركة راوٍ آخر في سماع حديث معين، أو ادعاؤه سماع جزء، أو كتاب من كتب الحديث، أو إضافته حديثاً عُرِف براوٍ معين إلى راوٍ آخر شاركه في طبقته، أو تركيبه متناً على إسناد ليس له ،او يكون الحديث ينفرد به راوي ، فيأتي سارق الحديث ويدعي كذبا ان سمعه من ذلك الشيخ.

المطلب الثاني صور السرقة

من خلال عرض تعريفات المحدثين لـ مصطلح (سرقة الحديث)، وما توصلت اليه من تعريف اري انه يشمل هذه التعريفات، وانهم اكثر ما يطلقون هذا المصطلح ،على ما إذا كان محدث ينفرد بحديث فيجيء راو آخر(وهوما يقال عنه السارق)،فيدعي أنه سمعه

(1) انظر: الذهبي /الموقظة في علم مصطلح الحديث ص٦٠ /الناشر/مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.

(2) المرجع السابق ص ٦٠

أيضاً من شيخ ذلك المحدث. ايضأ من خلال تعريفات المحدثين ، نستطيع استنباط صور سرقة الحديث في صورتين وهما كالتالي:

الصورة الاولي :

(أ) أن ينفرد محدث برواية حديث عن شيخ فيأتي السارق ويدعي أن سمعه أيضا من شيخ ذلك المحدث .

مثال يوضح ذلك:

قال ابن عدي في ترجمة محمد بن الوليد : حدثنا محمد بن سليمان، حدثنا محمد بن الوليد، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن أبي مسعود الأنصاري قال: ((أوتي النبي صلى الله عليه وسلم برجل ترعد فرائسه فقال: لا بأس عليك، إنما أنا ابن أمَة تأكل القديد)). ثم قال ابن عدي: وهذا الحديث سرقه ابن أبان، يعني: محمد بن الوليد المذكور في الإسناد، من إسماعيل بن أبي خالد، يعني: المذكور في الإسناد أيضًا، وسرقه منه أيضًا عبيد بن الهيثم الحلبي، ثم قال: ورواه زهير، وابن عيينة، ويحيى القطان، عن ابن أبي خالد مرسلًا، يعني: هؤلاء الذين سرقوا الحديث سرقوه من إسماعيل بن أبي خالد؛ لأنهم لم يسمعوا منه، إنما زعموا أنهم سمعوا الحديث منه، فهذه سرقة للحديث[١].

مثال اخر:

قال الخطيب البغدادي قال لي أبو زرعة، يعني الرازي: كان الحسين بن الفرج الخياط من الحفاظ، قدم علينا وعندنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، وكان ههنا فتى، يقال له: الحسين الديناري، وكان عنده حديث القاسم بن عمرو العنقزي حديث طحرب العجلي فادعاه الحسين، وحدث به عن القاسم، فكان الحسين الديناري يتذمر، ويقول: من أين له هذا؟ ومتى سمع هو هذا؟! فقال إبراهيم الجوهري، وكان مزاحا: كان حسين الديناري عنده حديث يتسوق به، فجاء هذا فطره منه.

وحكي أيضا عن المعيطي، قال: كان عندي حديثان أتسوق بهما فجاء الحسين بن الفرج فطرهما مني، وكان الحسين بن الفرج إذا دخل على المعيطي ضم كتبه إليه، وقال: حذار حذار! [٢].

(١) ابن عدي /الكامل ٢٨٦/٦ ترجمة محمد بن الوليد القلانسي ط دار الفكر

(٢) الخطيب البغدادي /تاريخ بغداد٦٤٣/٨ الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

وقال ابن معين: ذاك نعرفه يسرق الحديث [١].

وقال الحسين بن الحسن: سألت يحيى بن معين عن الحسين الخياط ، فقال: كذاب صاحب شكر شاطر.

وقال ايضا: لا أحدث عنه. أنكر عليه حديث لم يكن إلا عند ابن أبي شعيب فرواه هو. [٢] .

وما جاء في ترجمة أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي، في "الكامل" لابن عدي، قال ابن عدي: حدَّث عن الثقات بالبواطيل، وَكان يَسْرِقُ الحديث.

حَدَّثَنَا مُحَمد بن عبدة، حَدَّثَنا أحمد بن معاوية الباهلي، حَدَّثَنا ابن عياش، عن صفوان بن عَمْرو عن عَبد الرحمن بن جُبَير بن نفير عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عَبدالله بن عَمْرو، قَال: قَال رسول الله ح: (إنَّ الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا، فمنزلي ومنزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين).

قال الشيخ وهذا الحديث يعرف بعبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش وأحمدابن معاوية هذا سرقه من عبد الوهاب على ان عبد الوهاب كان يتهم فيه حدثناه محمد بن عبد الله بن فضيل وغيره عن عبد الوهاب [٣]

وقال : حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى بن عدي الجرجاني بمكة، حدثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها.

قال الشيخ: وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا ومعه جماعة ضعفاء. [٤]

الصورة الثانية:

---

(١) المرجع السابق ٨/ ٨٥

(٢) ابن ابي حاتم /الجرح والتعديل ٢/ -٦٢ -٦٣.

(٣) عبد الله بن عدي الكامل ١ /١٧٣ ط دار الفكر

(٤) المرجع السابق /٣١١

أن يعرف الحديث براو فيضيفه السارق لراو غيره ممن شاركه في طبقته، مثل يأتي السارق لـ حديث مشهور عن سالم، فيجعلَه عن نافع ليرغب فيه لغرابته، أو عن مالك، فيجعلَ عن عُبيد الله بن عمر..

مثاله: حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ .

هذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، لم يروه عن ابن عمر أحد غيره؛ فأخطأ يحيى بن سُلَيم فرواه عن نافع، عن ابن عمر، فأبدل (عبد الله بن دينار) بـ(نافع). [1]

الصورة الثالثة:

أن يجعل الراوي متن الحديث لإسناد غير إسناد هذا الحديث، مثلا يأخذ متن الحديث ويترك إسناده، ويأخذ إسناد حديث آخر فيركبه على هذا المتن، وهذا يقول عنه العلماء: يسرق الحديث.

ومثال ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة على ابن حميد: إن: "أبا أحمد العسال قال: سمعت فضلك يقول: دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون. قلت(القائل الذهبي): آفته هذا الفعل، و إلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا، و هذا معنى قولهم: يسرق الحديث" [2]

أنواع سرقة الحديث:

سرقة الحديث ليست بدرجة واحدة ، فهي تنقسم الي نوعين اساسيين بحسب طبيعة المسروق ، الاول يرجع إلى كتب واجزاء الشيوخ و سماعهم ، والثاني إلى متون الروايات و أسانيدها، ولكل ما يميزه.

ان يجد السارق روايات لراوي من شيوخه ، فيزين له الشيطان سرقة هذه الروايات ،ويأخذ الكتاب المدون به هذه الروايات، ثم يدعي بعد انه سمع الروايات التي في الكتاب ، او يدعي السماع من شيخ من الشيوخ ، قد فاته السماع منه ،او يكون له سمع من شيخ من

(1) ابن عثيمين /شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ص٩٤ الناشر: دار الثريا للنشر الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م

(2) الذهبي سير أعلام النبلاء، ٥٠٤/١١ الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

شيوخه ، وضاعت الاصول المدون فيها سماعه ، فيأخذ اصول زميله الذي سمع معه ، ويحدث بها ، وهذه الاخيرة ، للعلماء فيها قولان ،ان كان الآخذ من الثقات الأثبات، فيجوز له ذلك، بشرط أن يتحفظ ويحتاط. وإما أن يكون من الضعفاء و سيئي الحفظ، لا يسمح له حتى يثبت سماعه من ذلك الأصل بنفسه.

مثال ذلك ما قام به القاضي محمد بن علي ابن ودعان في كتابه الأربعين

، فقد وجد الحافظ ابن النجار ما يثبت سرقة ابن ودعان لمرويات ذلك الكتاب. قال ابن النجار: "قرأت بخط أبي الفظل محمد بن ناصر قال: رأيت القاضي بن ودعان لما دخل بغداد وحدث بها، ولم أسمع منه شيئا، لأنه كان متهما بالكذب. وكتابه في الأربعين سرقه من زيد بن رفاعة، وحذف منه الخطبة، وركب على كل حديث منه رجلا أو رجلين إلى شيخ زيد بن رفاعة. وزيد بن رفاعة وضعه أيضا وكان كذابا، وألف بين كلمات قد قالها النبي وبين كلمات من كلام لقمان والحكماء وغيرهم، وطول الأحاديث" .

قال الذهبي: محمد بن علي بن ودعان القاضي، أبو نصر الموصلي، صاحب تلك الأربعين الودعانية الموضوعة، ذمه أبو طاهر السلفي، وأدركه، وسمع منه، وقال: هالك متهم بالكذب.

(سئل المزي عن الأربعين الودعانية فأجاب بما ملخصه لا يصح منها على هذا النسق بهذه الأسانيد شئ وانما يصح منها ألفاظ يسيرة بأسانيد معروفة يحتاج في تتبعها إلى فراغ وهي مع ذلك مسروقة سرقها ابن ودعان من زيد بن رفاعة ويقال زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة الهاشمي وهو الذي وضع رسائل أحوال الضعفاء في ما يقال وكان جاهلا بالحديث وسرقها منه ابن ودعان فركب بها أسانيد فتارة يروى عن رجل عن شيخ ابن رفاعة وتارة يدخل اثنتين وعامتهم مجهولون ومنهم من يشك في وجوده * والحاصل انها فضيحة مفتعلة وكذبة مؤتفكة) [1]

([1])انظر ابن حجر /لسان الميزان - ٥ / ٣٠٦ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م، ابن النجار/ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ص/١١٢ الناشر: مؤسسة الرسالة سنة النشر: ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

قال الذهبي في: صاحب تلك الأربعين الموضوعة، حط عليه السلفي، هالك متهم بالكذب[١]

مثال لذلك :عبد الله بن هبة الله الحلي البزاز، قد كان يدعى الرواية عن سبط الخياط سنة تسع وخمسين وست مائة، ثم ظهر أن السماعات لرجل آخر باسمه مات قديماً [٢]

مثال ذلك : عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال يحيى بن معين فيه: :"ثقة مأمون، لا يسأل عنه، لو ضاع كتابه ثم أخذه ممن سمع معه في المثل كان جائزاً، هو رجل صدق" [٣]

سرقة الرواية و المتون. وله صور ، الاولي أن يقوم بحذف الضعفاء الموجودين في السند، و الابقاء علي الثقات، والثانية: و أن يقوم بإبدال الضعفاء بآخرين من الثقات،والثالثة: أن يركب إسنادا على الآخر، و يبدل إسنادا بآخر.

ومثال ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة على ابن حميد: إن: "أبا أحمد العسال قال: سمعت فضلك يقول: دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون. قلت(القائل الذهبي): آفته هذا الفعل، و إلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا، و هذا معنى قولهم: يسرق الحديث" [٤]

المطلب الثالث الأسباب الباعثة على سرقة الحديث

اولا : الشهرة وطلب علو الاسناد.

من الاسباب الداعية الي سرقة الحديث ، حب الشهرة و الظهور والتصدر بين المحدثين ، للإيهام بكثرة الشيوخ ،فيكثر حوله طلبة الحديث ، ويتزامن ذلك مع ضعف همة من السارق وقلة ما لديه من روايات ، ويترتب علي ذلك شره بالرواية ، وخاصًا ان المحدثين كانوا يحثوا طلبة الحديث علي الاكثار من الاحاديث، والرحلة فيه، فيلجا الي القفز الي روايات غيره، فينسبها لنفسه ، دون ان يكون له بها رواية،

(١)الذهبي/ ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٨ الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

(٢)ابن حجر، لسان الميزان، ٣٧١/٣

(٣)الخطيب، تاريخ بغداد: ١٠٤/٢

(٤)الذهبي /سير أعلام النبلاء، ٥٠٤/١١

شرها ورغبة في علو الاسناد كذبًا زورا ،لذلك اكثر ما تقع السرقة في الاحاديث في الغرائب والعوالي .

قال سفيان الثوري: "أكثروا من الأحاديث ، فإنها سلاح، وقال أيضا: فتنة الحديث أشد من فتنة الذهب والفضة" [١]

قال ابن الجوزي:" القسم الثاني: قوم أكثروا سماع الحديث ولم يكن مقصودهم صحيحا ولا أرادوا معرفة الصحيح من غيره بجمع الطرق وإنما كان مرادهم العوالي والغرائب فطافوا البلدان ليقول أحدهم لقيت فلانا ولي من الأسانيد ما ليس لغيري وعندي أحاديث ليست عند غيري وقد كان دخل إلينا إلى بغداد بعض طلبة الحديث وكان يأخذ الشيخ فيقعده في الرقة وهي البستان الذي على شاطئ دجلة فيقرأ عليه ويقول في مجموعاته حدثني فلان وفلان بالزقة ويوهم الناس أنها البلدة التي بناحية الشام ليظنوا أنه قد تعب في الأسفار لطلب الحديث. قال المصنف: وهذا كله من الإخلاص بمعزل وإنما مقصودهمالرساة والمباهاة، ولذلك يتبعون شاذ الحديث وغريبه، وربما ظفر أحدهم بجزء فيه سماع أخيه المسلم فأخفاه؛ ليتفرد هو بالرواية وقد يموت هو ولا يرويه فيفوت الشخصين، وربما رحل أحدهم إلى شيخ أول اسمه قاف أو كاف ليكتب ذلك في مشيخته فحسب" [٢]

قال الخطيب البغدادي :(وقد رأيت خلقا من أهل هذا الزمان ينتسبون إلى الحديث ، ويعدون أنفسهم من أهله المتخصصين بسماعه ونقله ، وهم أبعد الناس مما يدعون ، وأقلهم معرفة بما إليه ينتسبون ، يرى الواحد منهم إذا كتب عددا قليلا من الأجزاء ، واشتغل بالسماع برهة يسيرة من الدهر ، أنه صاحب حديث على الإطلاق ، ولما يجهد نفسه ويتعبها في طلابه ، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه) [٣]

قال ابن الصلاح: (علم الحديث علم شريف، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وينافر مساوي الأخلاق، ومشاين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا. فمن أراد

---

(١) سير اعلام النبلاء /مواعظ الامام سفيان الثوري ٩٣/٧

(٢) تلبيس إبليس علي اهل الحديث ؛ ابن الجوزي ص: - ١٠٤ -١٠٥ الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي٧٥/١ المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف – الرياض .

التصدي لإسماع الحديث، أو لإفادة شيء من علومه، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بلية حب الرياسة، ورعوناتها) [١]

ثانيا : جهل الرواة بقواعد الرواية وصيغ التلقي والاداء

جهل الرواة بقواعد الرواية وصيغ التلقي والاداء التي وضعها علماء مصطلح الحديث، أو تجاوزهم لهذه القواعد ، التي لو التزموا بها لتجنبوا الوقوع في الخطأ.

ذكر الذهبي في ترجمة أحمد بن علي الطريثيثي : (وقال السلفي: هو أجل شيخ رأيته للصوفية، وأكثرهم حرمة وهيبة عند أصحابه، لم يقرأ عليه إلا من أصل، وكف بصره بأخرة، وكتب له أبو علي الكرماني أجزاء طرية، فحدث بها اعتمادا عليه، ولم يكن ممن يعرف طريق المحدثين ودقائقهم ، وإلا فكان من الثقات الأثبات، وأصوله كالشمس وضوحا) [٢]

مما تقدم نجد ان لسارق الحديث ،بواعث دنيوية وحب للتألق والظهور ، وبعضهم يفعل ذلك جهلا ، واحيانا يكون الدافع اسباب دنيوية ، بالإضافة الي الجهل ايضا، فترتب علي ذلك ترك روايته ، وجرحه ،ووصف علماء الحديث له اما بالوضع او سرقة الحديث .

المطلب الرابع : وسائل إثبات السرقة

سرقة الحديث ليست من الامور السهلة التي بمكن اثباتها ، فهي تحتاج الي جهد علماء مصطلح الحديث، الذين لديهم باع طويل في جمع الروايات ومقارنتها ،ايضًا ما يعرفونه عن حال الرواة ،فهم لهم طريقين لا ثبات السرقة وهما كالتالي :

الطريقة الاولي : التنصيص والتدليل:

ان ينص عالم ممن يأخذ برايه ،ويوثق بحكمه، انه راي فلانا يسرق الحديث، أو يدعي انه سمع أحاديث ليست له، أو ان له سماعا من شيوخ ولم يلقهم.

قال الامام يحيى بن معين: "لولا الجهابذة لكثرت السرقة والزيوف في رواية الشريعة" [٣]

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث،ابن الصلاح،٢٣٦/١، دار الفكر المعاصر - بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٢) سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١٦١/١٩ مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م .

(٣)البيهقي، معرفة السنن و الآثار ٥/١ الناشر دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

وقال الحاكم: "قلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الإسناد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا"[١] .

الطريقة الثانية : اجتهاد نقاد الحديث:

الاجتهاد من علماء مصطلح الحديث والنقاد منهم صيارفة الحديث، بما لديهم من مهارة ، الاجتهاد بتتبع وجمع الروايات والمقارنة بين رواياتهم وأسمعتهم.، و بكثرة الاطلاع، و بُعد النظر في الروايات، ومراقبة تصرفات الرواة، والمقارنة بين رواياتهم وأسمعتهم. و وينصب ذلك الاجتهاد في تراجم الراوه، فاذا كان السارق يكثر الغرائب، وهو مع كثرته لا يُعرف بطلب الحديث، فيقال من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه؟! فيُتهم بسرقة الحديث، من ثم يكتشفون السرقة من الرواة، لان الراوي السارق ، اما ان ينشر روايته تفتقد مستند، او يسرق رواية محاولا طمس اثر السرقة منها ، لكن علماء المصطلح يكتشفون السرقة من الرواة، ويظهر ذلك من خلال تراجمهم للرواة، و يساعد تتبع تاريخ الرواة مولدا و منشأ، و ملاحظة أزمان تحمل الروايات و أوقاتها وسنوات الأداء على معرفة فَعْلة السارق، و قلّ ما يجد منعرجا يختفي فيه. قال سفيان الثوري:"لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ" [٢]

وكثيرًا ما يستعين النقاد بالتاريخ، بتتبع تاريخ الرواة مولدا و منشأ، و ملاحظة أزمان تحمل الروايات و أوقاتها وسنوات الأداء على معرفة فَعْلة السارق، فيعودون بعد البحث والتمحيص بنص يثبت السرقة، أو بظن اجتهادي يشوبه يقين قوي أن هذا الراوي لم يلق ذلك الشيخ، ورغم ذلك يدعي الرواية عنه، فهو إذًا سارق و كاذب!

وللحافظ ابن عدي وابن حبان ،جهود عظيمة في كشف هؤلاء، .فاذا كان الحديث معروف براوٍ معين مشتهر به لا يشاركه فيه أحد، فيأتي هذا السارق ويشاركه فيه عن شيخه، مع قرائن أخرى تدل على أنه لم يسمعه من ذاك الشيخ، فيتهم بالسرقة ، اويكون الراوي يكثر الغرائب، وهو مع كثرته لا يُعرف بطلب الحديث، فيقال من أين له هذه الغرائب

([١])الحاكم /معرفة علوم الحديث ص ٦. معرفة الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

([٢])ابن كثير، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، ص/٢٣٢ بيروت: دار الكتب العلمية.

الكثيرة مع قلة طلبه؟! فيُتهم بسرقة الحديث. قال حفص بن غياث: "إذا اتّهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"

وقال حفص بن غياث: "إذا اتّهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين" [١]

قال ابن عدي نقلا عن الزهري: : "إذا سرق الحديث زيد فيه، و حُسّن" [٢]

تنبّه بذلك الإمام الزهري من قديم. فقط كان إذا جاء الحديث لا يعرف قال: سُرق[٣]

المبحث الثاني

المقارنة بين سرقة الحديث وتدليس الاسناد والقلب وحكم سرقة الحديث

المطلب الاول الفرق بين السرقة والوضع

اولا تعريف الوضع:

الحديث الموضوع هو الحديث المُختَلق المصنوع المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم؛ سواء كان عن عمد أو غير عمد[٤]

فالوضَّاع: هو كذّاب وزيادة؛ لأنّه افترى واختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره[٥]

ثانيا القرق بين الوضع و سرقة الحديث :

سبق تعريف سرقة الحديث هي نسبة رواية الحديث الي من ليس له رواية به، او ادعاء الراوي مشاركة راوٍ آخر في سماع حديث معين، أو ادعاؤه سماع جزء، أو كتاب من كتب الحديث، أو إضافته حديثاً عُرِف براوٍ معين إلى راوٍ آخر شاركه في طبقته، أو تركيبه متناً على إسناد ليس له .

(١)ابن الصلاح، المقدمة: ص/٣٦٧- التقييد والإيضاح
(١)ابن عدي /الكامل(المقدمة)١٣٨/١
(٢)المرجع السابق ٥٦/١-٥٧
(٤)السيوطي /تدريب الراوي ١/ ٣٣٩ .
(٥)مقدمة ابن الصلاح/ص ٩٨ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

فالتعمد عنصر اساسي في السرقة، و الوضع، الا ان الفرق بينهما أن الواضع يقوم بمهمة اختلاق كلا السند و المتن، بينما السارق لا يختلق متنا، و إنما ينتحل ما رواه غيره بسنده، و وينسبه لنفسه.

مثال ذلك ما ذكره حسين بن إدريس(تلميذ الحافظ عثمان ابن أبي شيبة) قال :"سألت عثمان أنا وجدي عن أبي هشام الرفاعي؟ فقال: لا تخبر هؤلاء، إنه يسرق حديث غيره فيرويه! قلت: أعلى وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول حدثنا!؟" [١]

وأمّا الكذّاب: فهو الذي يدعي سماع ما لم يسمع، ولقاء من لم يلق، مع أنَّ هذه الأحاديث التي يرويها الكذّاب قد تكون مشهورة عند أئمة الحديث، أو رواته من غير طريق هذا الكذاب[٢]

فالكذّاب: لا يبالي أحدّث بأحاديث سواء سمعها، أو لم يسمعها، سواء كانت مشهورة، أو غريبة فلا يبالي[٣]

وأمّا السَّارق: فهو كذَّاب لكن من نوع خاص من الكذب، وذلك أنَّه يسرق الأحاديث الغريبة، أعني الأحاديث التي تفرد بها أحد الرواة، سواء كان ثقة أو ضعيفاً، ورأى أنَّ المحدثين يرحلون فأخذته الغيرة المذمومة، فادعاه لنفسه، لأنَّ المحدثين يرحلون من أجل الحديث الغريب أو الحديث العالي، وإن كان في هذا الحديث ضعف، فإنَّهم يرحلون من أجله، وينشطون له، فيأتي السارق، ويجد الرواة والمحدثين يجتهدون، ويرحلون لهذا الراوي، فتغار نفسه، ويدخلها والعياذ بالله من حظوظ الشيطان، وحظوظ النفس الأمّارة بالسوء، فيقفز أو يثب على هذا الحديث، ويدَّعيه لنفسه، ويدَّعي أنَّه لقي شيخ هذا الرجل، وأنَّه وهذا الشيخ الذي يروي هذا الحديث سواء في المنزلة، أو في الطبقة، بل قد يعلو في الإسناد من أجل أن يثير في الناس رغبة الرحلة إليه.

فالسّارق: كذّاب، لكن من نوع خاص، وهو أنَّه يسرق الأحاديث الغريبة.

([١])الخطيب/تاريخ بغداد /١٤٥/٤

([٢])أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل/ شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص:٤٥٩-٤٦٠ / الناشر: مكتبة ابن تيمية - مكتبة العلم/ سنة النشر: ١٤١١ هـ- ١٩٩١م / رقم الطبعة: ١

([٣])مصطفي بن اسماعيل السليماني/ اتحاف النبيل ص١٢٢// الناشر مكتبة الفرقان / الطبعة الثانية

المطلب الثاني الفرق بين سرقة الحديث تدليس الاسناد

اولا تعريف تدليس الاسناد:

"أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، مُوهما أنه سمعه منه. أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. ومن شأنه أن لا يقول في ذلك "أخبرنا فلان"، ولا "حدثنا"، وما أشبههما، إنما يقول "قال فلان"، و:"عن علان"، ونحو ذلك" [1].

وشر أنواع التدليس هو "تدليس التسوية"، و مع ذلك فلا يضاهي سرقة الحديث، لأن المدلس يحذف أسماء الرجال الذين يُشكلون لسنده مشكلة، فيستعمل كلمة محتملة للسماع وغيره، وهي كلمة:- "عن"، أو "قال"- في مكان الحذف. والمعلوم لدى علماء الحديث أن الاحتمال يسقط الاتهام. و مع ذلك فإن التدليس يشمّ منه رائحة الكذب عن بعد، حتى قال الإمام الشافعي: "التدليس أخو الكذب" .

ثانيا الفرق بين تدليس الاسناد وسرقة الحديث:

يفترق تدليس الاسناد عن سرقة الحديث أن المدلس غير معروف بالكذب، لا في حديث الناس، و لا في الرواية عن الرسول صلي الله عليه وسلم، بينما سارق الحديث بمثابة الواضع في نظر علماء الحديث، و أما التدليس والقلب فإنهما يحدثان- في بعض الأحايين- بطريق الخطأ أو الوهم أو ما يشابههما.

وتتميز السرقة عن القلب في عدم التعمد في القلب، بينما التعمد و القصد هما دعامة السرقة. و غاية ما يدل عليه القلب هو سوء حفظ صاحبه، حيث لا يضبط ما يرويه جيدًا.

يقول الحافظ الذهبي في بيان الفرق بين القلب والسرقة في بحثه عن الحديث "المقلوب". :"المقلوب: هو ما رواه الشيخُ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه ويَنُطُّ من إسنادِ

(1)التقيد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص/٨٤ الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

حديث إلى متن آخر بعدَه. أو: أن ينقلب عليه اسم راوٍ مثل: مُرَّة بن كعب بـ كعب بن مُرَّة، و سَعْد بن سِنان، بـ سِنَان بن سَعْد.

فمن فعَلَ ذلك خطأً فقريب، ومن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: فلانٌ يَسرِقُ الحديث" [١]

اما الامام السيوطي في اثناء شرحه للحديث المقلوب، بين الفرق بينه وبين السرقة، فقال:"أن يَكُون الحديث مَشْهورا براو، فيجعل مكانه آخر في طبقته نحو حديث مشهور عن سالم، جُعلَ عن نافع ليرغب فيه لغرابته، أو عن مالك، جُعلَ عن عُبيد الله بن عمر.

قال ابن دقيق العِيد: وهذا هو الَّذي يُطْلق على راويه أنَّه يَسْرق الحديث.

قال العِرَاقي: مثالهُ حديث رواه عَمرو بن خالد الحرَّاني، عن حمَّاد النَّصيبي، عن الأعْمش عن أبي صالح عن أبي هُريرة مرفوعا :"إذَا لقيتم المشركين في طريق، فلا تبدؤهم بالسَّلام... الحديث

فهذا حديث مقلُوب، قَلبهُ حمَّاد، فجعله عن الأعمش، فإنَّما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه. هكذا أخرجهُ مسلم من رِوَاية شُعبة، والثَّوري، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز الدَّرَاوردي كُلهم عن سُهيل.

قال: ولهذَا كره أهل الحديث تتبع الغَرَائب، فإنَّه قلَّما يصح منها" [٢]

و من تعريف الامام السيوطي والعراقي والذهبي يتضح أن السرقة تعد نوع من الوضع. و بعض الوضاعين يجمع و العوذ بالله بين سرقة الحديث والوضع. و إنما يختلف الوضع عن السرقة من حيث أن الواضع يختلق ما ليس له أصل، بينما السارق يقفز علي روايات وكتب غيره و ينسبها لنفسه.

يقول الإمام يحيى بن معين موضحا المراد ب سرقة الحديث قال:"قال لي هشام بن يوسف: جاءني مطرف بن مازن، فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك !؟ فأعطيته فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه، وعن ابن جريج، فقال لي هشام بن

(١)المرجع السابق ص٨٦(٣) الموقظة: الذهبي، ص/٦٠
(٢)السيوطي، تدريب الراوي، ٢٩١/١

يوسف: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن، فعارضت بها ، فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب" [١]

الفرق بين السرقة والتدليس واضح؛ فإن المدلس لا يصرح بالسماع، بل يأتي بصيغة محتملة، بخلاف السارق؛ فإنه يصرح بالسماع ويكذب في ذلك.

قال المعلمي: "من يأخذ أحاديث الناس فيرويها عن شيوخهم، فإن كان يصرح في ذلك بالسماع فهذا هو المعروف بسرقة الحديث، وهو كذاب، وإلا فهو تدليس"[٢]

مثال لذلك:

عن حسين بن إدريس، قال: سألت عثمان بن أبي شيبة، عن أبي هشام الرفاعي، فقال: لا تخبر هؤلاء، إنه يسرق حديث غيره، فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس، أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً، وهو يقول: حدثنا؟![٣]

الفرق بين قولهم: (يسوي الأسانيد) وقولهم: (يسرق الأسانيد)، أن السرقة تصرُّفٌ في السند من ابتدائه، وأما التسوية فتصرف في السند من أثنائه؛ المسوي كان عنده أصل السند، والسارق لم يسمع الحديث بذلك السند أصلاً.

'وأما وضع إسناد كامل لبعض المرويات، أي اختلاق شواهد لها، فيسمى وضع الاسناد أو تركيب الاسناد؛ ويسمى أيضا سرقة المتون؛ ويطلق عليه أحيانا اسم السرقة'[٤]

المطلب الثالث حكم سرقة الحديث

سرقة الحديث هي نسبة رواية الحديث لإلي من ليس له رواية به ،وتعد هذه السرقة من الكذب المجرد ، وليست من الكذب على الرسول – صلى الله عليه وسلم –، وهي من أشد درجات الضعف، و قادحة في عدالة الراوي يرد بها حديثه ، وتسقط الاعتداد بجميع رواياته، و يلحق بالساقط والهالك وذاهب الحديث، وإن كانت أقل من وضع الحديث في الإثم، فسرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه، لا كنها ليست أخف ضرًرا، إذن هي حرام

(١)الدوري، تاريخ ابن معين: ١٣١/١ الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩

(٢)المعلمي :التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٤٥/٢ الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

(٣)الخطيب البغدادي /تاريخ بغداد ١٤٥/٤

(٤)محمد خلف سلامة/ لسان المحدثين/٢٤٠/٣ملتقى أهل الحديث.www.islamport.com

قطعًا، وتدل على أن هذا الراوي كذاب خصوصًا حين يستعمل ألفاظ الأداء الصريحة في السماع من الشيوخ .

يقول ابن عدي في ترجمة (الحسن بن علي أبي علي النخعي): "ولم أكتب عنه؛ لأنه كان يكذب كذبًا فاحشًا، ويحدث عن قوم لم يرهم، ويلزق أحاديث قوم تفردوا بها على قوم ليس عندهم"[١]

وقد ذكر الذهبي في الموقظة انها من الكذب على الشيوخ، لذا فإن سارق الحديث يوصف بأنه كذاب ، ولكن لا يطلق عليه اسم الوضع ؛ وإنما يوصف به مقيَّداً فيقال : يضع المتابعات أو يضع الطرق أو يضع الأسانيد ؛ لأن إطلاق الوضع إنما ينصرف إلى وضع المتون وتركيب الأسانيد لها ،ومن سرق الحديث عالماً غير مخطئ فهو مرتكب لكبيرة؛ لأنه كذب على النبي صلي الله عليه وسلم، قال النبي صلي الله عليه وسلم : (مَن كذبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبَوَّأ مقعدَهُ منَ النَّارِ)،.

قال الذهبي :في ترجمة محمد بن حميد الرازي : (قال أبو أحمد العسال : سمعت فضلك يقول : دخلت على ابن حميد وهو يركّب الأسانيد على المتون ، قلت : آفته هذا الفعل وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً [٢]

وقال : (وإن سَرَق فأَتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثْبت سنَدُه، فهو أخفُّ جُرماً ممن سَرَق حديثاً لم يصحَّ متنُه، وركَّب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء . فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام ،فهو أعظم إثماً وقد تبوأ بيتاً في جهنم والعياذ بالله).

(وأمَّا سَرِقَةُ السَّماع وادَّعاءُ ما لم يَسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذبٌ مجرَّد، ليس مِن الكذب على الرسول – صلى الله عليه وسلم –، بل مِن الكذب عَلَى الشيوخ. ولن يُفلِحَ مَن تعاناه، وقلَّ مَن سَتَر الله عليه منهم! فمِنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه، ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه. فنسألُ الله السَّتر والعفو[٣]

قوله "ومن ذلك: أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدَّعي سماعه من رجل"

---

(١)ابن عدي / الكامل في الضعفاء٣/٢٠٩دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة الخامسة /١٩٩٧م.
(٢)الذهبي /السير/١١/٤٠٥
(٣)الذهبي/ الموقظة في علم مصطلح الحديث/١/٦٠ الناشر/مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ

كما أن وضع إسناد بالكامل لبعض المرويات ، أي اختلاق شواهد لها ، يسمَّى وضع الاسناد، أو تركيب الاسناد ، أو سرقة المتون ، كما يطلق عليه اسم السرقة بلا تقييد.

فإذا ركَّب متناً على إسنادٍ ليس له، ولا يريد من ذلك امتحان العالم، ولا الاختبار، وإنما يقصد من وراء ذلك التغرير، والتكثر بما لم يعطَ، فهذا يسمى (الذي يسرق الحديث) ، ويُكذَّب بهذا، ولا يُقبَل خبره[1]

ومن سرق الحديث عالماً غير مخطئ فهو مرتكب لكبيرة؛ لأنه كذب على النبي صلي الله عليه وسلم، قال النبي صلي الله عليه وسلم : (مَن كذبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبَوَّأ مقعدَهُ منَ النَّارِ)، ولأنه يدخل في حديث: (المُتشبِّعُ بما لم يُعطَهُ، كلابِسِ ثوبَيْ زُورٍ).

إن كان القلب بقصد الإغراب للشهرة والظهور فهذا باتفاق العلماء أنه محرم؛ لأنه من باب الغش، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من غشنا فليس منا)، وأيضا هو من باب التدليس، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور)، وقد قال الله تعالى: {لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب} [آل عمران:١٨٨].

اما ان كان القلب بقصد الاختبار كقصة البخاري، فهو جائز ومطلوب بشرط أن يبين ويوضح الأسانيد والمتون الصحيحة في نفس المجلس، حتى لا يأخذ هذا الحديث فيحسبه حديثا صحيحا فيرويه للناس.

وإن وقع القلب في الحديث بسهو دون عمد ودون قصد، فالحديث يكون ضعيفا؛ لأنه لم يرو على نفس الصورة التي رواها النبي صلى الله عليه وسلم.

أما حكم الراوي فله حالتان: الحالة الأولى: أن يقل عنه الخطأ، فيوصف بالوهم، وكثيرا ما يقول ابن معين وغيره: ثقة ولكنه يهم.

الحالة الثانية: أن يكثر عنه هذا الزلل وهذا الخطأ وهذا القلب، فهنا يضعف؛ ولذلك الذهبي كثيرا ما يقول في الراوي: خالف كثيرا فترك، أو يقول: وهم كثيرا، أو كثر وهمه وكثر خطؤه فترك،فمن ظهر القلب في أحاديثه فهذا يترك ولا يحتج بحديثه[1]

(1)انظر: الذهبي/ الموقظة في علم مصطلح الحديث/١/ ٦٠ السخاوي /فتح المغيث ج ١ / ص ٢٣٧ الناشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، السيوطي /تَدْريب الرَّاوِي ج ١ / ص ٢٢٦ .

قال الشيخ أحمد شاكرهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه،وقد يقع هذا غلطاً من الراوي الثقة لا قصداً كما يكون من الوضاعين.اهـ [٢]

و من تعريف الامام السيوطي والعراقي والذهبي يتضح أن السرقة تعد نوع من الوضع. و بعض الوضاعين يجمع و العوذ بالله بين سرقة الحديث والوضع. و إنما يختلف الوضع عن السرقة من حيث أن الواضع يختلق ما ليس له أصل، بينما السارق يقفز علي روايات وكتب غيره و ينسبها لنفسه.

يقول الإمام يحيى بن معين موضحا المراد ب سرقة الحديث قال:"قال لي هشام بن يوسف: جاءني مطرف بن مازن، فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك !؟ فأعطيته فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه، وعن ابن جريج، فقال لي هشام بن يوسف: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن، فعارضت بها ، فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب" [٣]

الفرق بين السرقة والتدليس واضح؛ فإن المدلس لا يصرح بالسماع، بل يأتي بصيغة محتملة، بخلاف السارق؛ فإنه يصرح بالسماع ويكذب في ذلك.

قال المعلمي: "من يأخذ أحاديث الناس فيرويها عن شيوخهم، فإن كان يصرح في ذلك بالسماع فهذا هو المعروف بسرقة الحديث، وهو كذاب، وإلا فهو تدليس"[٤]

مثال لذلك:

عن حسين بن إدريس، قال: سألت عثمان بن أبي شيبة، عن أبي هشام الرفاعي، فقال: لا تخبر هؤلاء، إنه يسرق حديث غيره، فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس، أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً، وهو يقول: حدثنا؟![٥]

([١])الذهبي /تاريخ الاسلام /١٤٠/١٧ التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

([١])ابن كثير / اختصار علوم الحديث المحقق: أحمد محمد (الباعث الحثيث ص ٨٤) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية

([٢])الدوري، تاريخ ابن معين: ١٣١/١ الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩

([٤])المعلمي :التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٤٥/٢ الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

([٥])الخطيب البغدادي /تاريخ بغداد ١٤٥/٤

الفرق بين قولهم: (يسوي الأسانيد) وقولهم: (يسرق الأسانيد)، أن السرقة تصرُّفٌ في السند من ابتدائه، وأما التسوية فتصرف في السند من أثنائه؛ المسوي كان عنده أصل السند، والسارق لم يسمع الحديث بذلك السند أصلاً.

'وأما وضع إسناد كامل لبعض المرويات، أي اختلاق شواهد لها، فيسمى وضع الاسناد أو تركيب الاسناد؛ ويسمى أيضا سرقة المتون؛ ويطلق عليه أحيانا اسم السرقة'[1]

([1])محمد خلف سلامة/ لسان المحدثين/٣/٢٤٠ملتقى أهل الحديث.www.islamport.com

المطلب الرابع نماذج لمن اتهموا بسرقة الحديث:

اشتهر بسرقة الحديث جماعة من الرواة ، منهم مَن ثبتت عليه هذه التهمة، ومنهم مَن لم تثبت عليه، وسنعرض فيما يلي نماذج ممن اتهموا بسرقة الحديث ، مع توضيح سبب الاتهام.

١- إبراهيم بن عبدالله بن خالد المِصِّيصي.

قال ابن حبان :"يسوى الحديث، و يسرقه، ويروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، يقلب حديث الزبيدى عن الزهري على الأوزاعى، وحديث الأوزاعي على مالك، وحديث زياد بن سعد على يعقوب بن عطاء، وما يشبه هذا" [١].

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع و قلب الاحاديث وتسويتها.

٢-إبراهيم بن محمد بن يوسف سرج أبو إسحاق الفريابي المقدسي

ذكره أَبُو الْفرج بن الْجَوْزِيّ وَقَالَ: نرى أَن إِبْرَاهِيم الْفرْيَابِيّ قد سَرقه وَركب لَهُ إِسْنَادًا[٢].

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع و قلب الاحاديث وتركيب اسناد وتسويتها.

٣- إسماعيل بن داود بن عبد الله بن مخراق المدني

قال ابن حبان"يسرق الحديث ويسويه " [٣]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع و قلب الاحاديث وتسويتها.

٤- إسماعيل بن طاهر بن يوسف بن الجوبقي النسفي .

إسماعيل بن طاهر بن يوسف بن عمرو بن معبد الجوبقي النسفي [أبو تراب]

وسمع منه عبد العزيز النخشبي وذكره في معجم شيوخه فقال: كتب الكثير عن شيوخ بخارى وسمرقند وتعاطى حفظ الحديث وكان يسرق كتب الناس ويقطع ظهور الأجزاء التي فيها السماع ولم ينتفع بعلمه مات سنة ٤٤٨. [١]

([١])ابن حبان، المجروحين: (١١٦/١)المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، وابن الجوزي، الضعفاء: (٤٠/١) تقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الطبعة: الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

([٢])ابن الجوزي، الموضوعات: ١٨/٣

([٣])ابن حبان، المجروحين: (١٢٩/١)، - الذهبي، الميزان: (٢٢٦/١)

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع سرقة كتب الناس..

٥- إسماعيل بن محمد بن يوسف أبو هارون الجبريني الفلسطيني.

قال ابن حبان: يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به،: قال ابن حبان:"ممن يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث" [٢] .

سبب الاتهام :يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث.

٦- إقبال بن المبارك العكبري الواسطي .

وقال ابن النجار:"خلط في سماعه، وادعى الرواية عن قو م مجهولين. و قد كان له سماع صحيح لو اقتصر عليه لكفاه" . [٣]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع عن قوم مجهولين.

٧- أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود السيباني.

قال: يحيى ابن معبن: أيوب بن سويد ليس بشيء كان يسرق الأحاديث قال أهل الرملة حدث، عن ابن المبارك بأحاديث ثم، قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث ابن المبارك عنهم.، حدثنا الجنيدي، حدثنا البخاري قال كنية أيوب بن سويد أبو مسعود الحميري،وعنه ايضا، قال: أيوب بن سويد كان يدعي أحاديث الناس[٤].

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع من شيوخ ابن المبارك.

([١])ابن حجر، لسان الميزان: (١٣٥/٢)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م الحموي، معجم البلدان (١٧٨/٢) الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م

([٢]) ابن حبان، المجروحين: ١٣٠/١ - ابن حجر /لسان الميزان ١٦٦/٢

([٣]) الذهبي، ميزان الاعتدال: (٢٧٥/١) الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م ، و ابن حجر، لسان الميزان: (٤٦٥/١)

([٤]) ابن عدي، الكامل: (٢٣/٢) دار الكتب العلمية - بيروت-ط ٥(١٩٩٧) ،الذهبي، سير أعلام النبلاء:(٤٣١/٩)

٨- بكر بن بكار أبو عمرو البصري

أخرج العقيلي من طريق بكر بن بكار قال شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك أن النبي نهى أن يشرب الرجل قائما.- فقال العقيلي:"هذا حديث يحيى بن سعيد القطان حدثناه عبد الله بن أحمد عن أبيه عن يحيى لم يأت به غيره، ولا يحفظ عن شعبة إلا عنه والحديث في نفسه صحيح". و بهذا استدل العقيلي على أن بكر سرقه- كما دلّ عليه كلام الحافظ ابن حجر [١].

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعاء سماع احاديث

٩- بقاء بن أبي شاكر بن بقاء أبو محمد الحريمي العروف بابن العُلِّيق

قال ابن نقطة:"كان كذاب دجالا، زور نحو ألف طبقة على عبد الوهاب الأنماطي، و أبي منصور بن خيرون، و أبي بكر بن الشقر الدلال في آخرين. وكشط اسم غيره في بعض هذه الطبقات، و ألحق اسمه فيها، ووقعت إليه إجازة فيها جماعة، فكشط اسم بعضهم، و ألحق اسمه فيها، و طلاه بصفُرة"[٢].

وقال ابن النجار:"ادعى السماع من أبي منصور ابن خيرون و طبقته، و وقع بإجازات، فكشط، و أثبت اسمه مكان الكشط، و ألقاها في الزيت فخفي الكشط" [٣]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع من ابي منصور وطبقته.

١٠- بُهْلُول بن عبيد أبو عبيد سنان الكوفي

قال أبو حاتم ابن حبان" شيخ يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به بحال روى"[٤]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع.

---

(١) العقيلي، الضعفاء: ١٥٢/١

(٢) انظر ابن نقطة، تكملة الإكمال، (١٩٤/٤-٤٢٠/١٩٦)، الناشر: جامعة أم القرى/ سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٧/ رقم الطبعة: ١ و الذهبي، ميزان الاعتدال: (٣٣٩/١)

(٣) ابن حجر /لسان الميزان١٧٦٥

(٤) المجروحين ٢٠٢/١/ت١٥٧-العقيلي، الضعفاء:(١٥٢/١)

١١- جعفر بن عبد الواحد الهاشمي

قال ابن عدي: "يسرق الحديث ويأتي بالمناكير عن الثقات". وقال: "كلها بواطيل وبعضها سرقة من قوم وكان عليه يمين أن لا يحدث ولا يقول حدثنا فكان يقول: قال لنا فلان" [١].

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع من قوم.

١٢- الحسن بن الحسين بن العباس أبو علي المعروف بابن دوما النِّعالي.

قال الخطيب :"كان كثير السماع، إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكت سماعه" [٢]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع لاحاديث.

١٣- الحسن بن الحسين بن علي بن عبيد الله بن محمد ،أبو علي الرهاوي المقرئ.

قال عبد العزيز الكتاني :"كان فيه تخليط عظيم، كان يحدث بما لم يسمع، ويركب الأسانيد على الشيوخ بغير معرفة، فإذا قيل له أنكر ذلك" [٣] .

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع لاحاديث ، تركيب الاسانيد علي الشيوخ.

١٤- الحسن بن الطيب الشجاعي أبو علي البلخي الحافظ .

قال ابن عدي: ادعى كتب ابن عمه أبي علي الحسن بن الطيب بن شجاع البلخي حيث وافق اسمه اسمه". و قال الدارقطني:"لا يساوي شيئا ، لأنه حدث بما لم يسمع" [٤]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع لاحاديث ، وادعاء كتب ابن عمه .

١٥-الحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم أبو سعيد التُّسْتَري

قال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري:"هذا كذاب يسرق الحديث". وقال ابن عدي:"كان عندي يضع ويسرق حديث الناس". وقال بعد أن ذكر بعضا من أحاديثه:

---

(١) ابن عدي، الكامل: ١٥٣/٢ ، وابن حجر، لسان الميزان: ١١٧/٢

(٢) انظر الخطيب، تاريخ بغداد (٣٠٠/٧-٣٠١) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .، و الذهبي، الميزان: (٤٨٥/١).

(٣) ابن العديم ،بغية الطلب في تاريخ حلب٣٣٢/٥ المحقق: د. سهيل زكار الناشر: دار الفكر ،الذهبي/ سير اعلام النبلاء٦٠١/١٨ ابن عساكر، تاريخ دمشق ٧٧/١٣-٧٨

(٤) ابن عدي، الكامل: ٣٤٤/٢ ، و الخطيب، تاريخ بغداد: ٣٣٦/٧

وله"أحاديث غير ما ذكرت منكرة، كنا نتهمه بوضعها. وأحاديث قد سرقها من قوم ثقات" [١] .

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع لاحاديث لم يسمعها .

١٦-الحسين بن الفرج أبو علي، وقيل: أبو صالح البغدادي ابن الخياط..

قال ابن معين: ذاك نعرفه يسرق الحديث ، وقال أبو حاتم: لا أحدث عنه. أنكر عليه حديث لم يكن إلا عند ابن أبي شعيب فرواه هو.

وقال أبو زرعة الرازي: كان الحسين بن الفرج الخياط من الحفاظ قدم علينا وعندنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، وكان هاهنا فتى يقال له الحسين الديناري، وكان عنده حديث القاسم بن عمرو العنقزي حديث طحرب العجلي، فادعاه الحسين وحدث به عن القاسم، فكان الحسين الديناري يتذمر ويقول: من أين له هذا؟ ومتى سمع هو هذا؟ فقال إبراهيم الجوهري، وكان مزاحا: كان حسين الديناري عنده حديث يتسوق به، فجاء هذا فطره منه. وحكى أيضا عن المعيطي قال: كان عندي حديثان أتسوق بهما، فجاء الحسين بن الفرج فطرهما مني. وكان الحسين بن الفرج إذا دخل على المعيطي ضم كتبه إليه وقال: حذار حذار[٢].

سبب الاتهام بالسرقة: ادعاء سماع حديث تفرد به ابي شعيب.

١٧-الحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم أبو سعيد التُّسْتَري

قال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري:"هذا كذاب يسرق الحديث". وقال ابن عدي:"كان عندي يضع ويسرق حديث الناس". وقال بعد أن ذكر بعضا من أحاديثه: وله"أحاديث غير ما ذكرت منكرة، كنا نتهمه بوضعها. وأحاديث قد سرقها من قوم ثقات" [٣].

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع، وسرقة احاديث من قوم ثقات.

١٨-الْحَسَن بن عَلِيّ أَبُو عَلِيّ النخعي ويعرف بأبي الأشنان.

قال الخطيب "ولم أكتب عنه؛ لأنه كان يكذب كذبًا فاحشًا، ويحدث عن قوم لم يرهم، ويلزق أحاديث قوم تفردوا بها على قوم ليس عندهم"[١]

---

(١)ابن عدي، الكامل: ٣٤٦/٢ ، و ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢٧٧/١٤ المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، و ابن حجر، لسان الميزان: ٢٢٠/٢

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٨٥ الجرح والتعديل ٢/ ٦٢

(٣) ابن عدي، الكامل: (٣٤٦/٢)، و ابن عساكر، تاريخ دمشق (٢٧٧/١٤)، و ابن حجر، لسان الميزان: (٢٢٠/٢)

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعاء سماع قوم لم يرهم، ويلزق أحاديث قوم تفردوا بها على قوم ليس عندهم.

١٩-علي بن الحسن بن جعفر بن كريب.

قال الداودي: كان من أحفظ الناس للمتون إلا أنه كان كذابا يدعي ما لم يسمع ويضع الحديث .ورأيت في كتبه نسخا عتيقة قد قطع من كل جزء أوله وكتب بدلها بخطه وسمع فيها لنفسه[٢]

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع لاحاديث لم يسمعها، وكتب بدلها بخطه وسمع فيها لنفسه.

٢٠- صالح بن أحمد بن أبي مقاتل أبو الحسين القيراطي[٣]

قال ابن حبان: كتبنا عنه ببغداد يسرق الحديث ويقلبه لعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب لا يجوز الاحتجاج به بحال.

قال الدارقطني: متروك كذاب دجال أدركناه ولم نكتب عنه يحدث بما لم يسمع.

قال ابن عَدِي: يسرق الأحاديث ويلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم ويرفع الموقوف ويوصل المرسل ويزيد في الأسانيد.

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع لاحاديث لم يسمعها، وقلب الاسانيد.

٢١-عبد العزيز بن أبان القرشي.

قال يحيى بن معين "ليس بثقة"، قال عثمان الدارمي: قلت: من أين جاء ضعفه؟ فقال: "كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها"، وضع احاديث عن سفيان الثوري لم تكن[٤]

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعاء سماع احاديث للناس.

٢٢- عمر بن محمد بن السري الوراق.

---

(١) الخطيب /تاريخ بغداد/٨/ ٣٧٣ - ابن عدي / الكامل في الضعفاء٣/٢٠٩دار الكتب العلمية - بيروت-ط ٥(١٩٩٧ م)

(٢) ابن حجر/ لسان الميزان/٤/٢١٥

(٣) انظر ابن حبان ،المجروحين١/ ٣٧٣ ،الكامل/ عبد الله بن عدي / ٤ / ٧٣ -ابن حجر/لسان الميزان /٣/ ٥٢٦ - ٥٢٧

(٤)ابن ابي حاتم /الجرح والتعديل ٥ / ٢٧٧ الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

قال ابن أبي الفوارس: كان مخلطاً في الحديث جداً يدعي ما لم يسمع ويركب .

وقال الحاكم فهم في الحديث، وهو أعرف الناس بسرقة الحديث والمقلوبات، كذاب رأيتهم أجمعوا على ترك حديثه وكتبوا على ما كتبوا عنه كذاب فلم ألقه ولم أشتغل به[١] .

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعاء سماع احاديث للناس، ويركب الاسانيد علي المتون.

٢٣-محمد بن حميد ابن حيان العلامة الحافظ الكبير، أبو عبد الله الرازي.

قال الذهبي :قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك، يقول: دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون.

قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا. وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث[٢]

سبب الاتهام بسرقة الحديث: يركب الأسانيد على المتون.

٢٤ - محمد بن موسى بن مسكين أبو غزية [٣]

قال الإمام ابن حبان :كان ممن يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات أشياء موضوعات. .

سبب الاتهام بالسرقة :ادعاء السماع.

٢٥- مطرف بن مازن:

قال يحيى بن معين:"قال لي هشام بن يوسف : جاءني مطرف بن مازن، فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك، فأعطيته فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه، وعن ابن جريج، فقال لي هشام بن يوسف: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن، فعارضت بها، فإذا هي مثلها سواء ، فعلمت أنه كذاب" [٤] .

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعى السماع من ابن جريج.

٢٦-معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي.

---

(١)ابن حجر/ لسان الميزان/٣٢٥/٤.
(٢)الذهبي /سير أعلام النبلاء / ١١ / ٥٠٤
(٣)انظر ابن حبان /المجروحين ٢٨٩/٢ - الذهبي، ميزان الاعتدال: (٢٧٥/١)، و ابن حجر، لسان الميزان: (٤٦٥/١).
(٤)العقيلي، الضعفاء: (٢١٦/٤)، و ابن عساكر، تاريخ دمشق: (٢٥/٣)

قال عنه الساجي: ضعيف الحديث جدا، وكان اشترى كتابا للزهري من السوق فروى عن الزهري[١]

سبب الاتهام بسرقة الحديث :يحدث من كتاب للزهري ويدعي سماعه منه.

٢٧-النضر بن طاهر أبو الحجاج البصري.

قال ابن عدي:"معروف بأنه يثب على حديث الناس ويسرقه ويروى عمن لم يلحقهم، والضعف على حديثه بين"[٢].

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعى السماع والقفز علي حديث الناس .

٢٨- يحي بن أَكْثَم بن قَطَن التميمي المروزي

قال الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد "كانوا لا يشكون أنه يسرق حديث الناس، ويجعله لنفسه" [٣]

سبب الاتهام بسرقة الحديث:ادعاء سماع احاديث.

٢٩- يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني أبو زكريا الكوفي[٤]

قال الإمام أحمد بن حنبل:"ما زلنا نعرف أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو يتلقفها".

وقال ابن أبي حاتم: "كان يسرق الحديث". .

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعاء سماع احاديث للناس.

٣٠- يعقوب بن الوليد أبو يوسف الأزدي

قال ابن عدي: حَدَّثَنَا محمد بن عبدة ، حَدَّثَنَا إبراهيم بن عبد الله الهروي ، حَدَّثَنَا يعقوب بن الوليد وخالد بن مهران المكفوف عن هشام بن عروة، عَن أبيه، عَن عائشة مرفوعا: الخراج بالضمان.

"هذا حديث مسلم بن خالد عن هشام سرقه يعقوب هذا" [٥].

سبب الاتهام بسرقة الحديث :ادعاء سماع احاديث للناس.

---

(١)ابن حبان / المجروحين / ٣ / ٣

(١)ابن عدي في الكامل ٣/ ٤٢٢ و ٢٩/٧

(٢)ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل : ١٢٩/٩

(٤)انظر احمد بن حنبل /العلل ٤١/٣ المحقق: وصي الله بن محمد عباس الناشر: دار الخاني ، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م، ابن ابي حاتم /الجرح والتعديل ١٦٩/٩

(٥)ابن عدي، الكامل: ١٤٨/٧

نتائج البحث والتوصيات

اولا نتائج البحث:

١- بتتبع تعريفات المحدثين لمصطلح سرقة الحديثين، نجد انها تدور حول ثلاث معاني ، الاول ادعاء المشاركة من الراوي الواقع عليه السرقة ، وانفراده بروايته، والتحديث من كتب لم يسمعها من شيوخه، وتطلق ايضا علي قلب السند.

٢- توصلت من خلال هذا البحث إلى تعريف دقيق لمفهوم سرقة الحديث النبوي الشريف، وبذلك التعريف تم بيان العلاقة بين مفهوم سرقة الحديث، والمفاهيم الآتية، وهي: القلب، والوضع، والتدليس وسرقة السماعات التي على الكتب والأجزاء.

٣- سرقة الحديث لها ثلاث صور واكثر ما تستخدم في أن ينفرد محدث برواية حديث عن شيخ فيأتي السارق ويدعي أن سمعه أيضا من شيخ ذلك المحدث ويظهر ذلك من خلال ذكر تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث.

٤- ان الشهرة والاغراب من اكثر الدوافع التي دفعت سراق الحديث لسرقة الحديث النبوي الشريف.

٥- بذل النقاد جهود كبيرة لمعرفة الحديث مسروق.

٦- الاتهام بسرقة الحديث يطعن في الراوي والرواية.

٧-الاحاديث المسروق بعضها لا يرد ، اذا كان الراوي من الاثبات ويحفظ ما يروي.

٨-بعض علماء مصطلح الحديث ، وخاصا المتقدمين ، لا يستخدم لفظ السرقة ،بشكل صريح بل يطلق علي الراوي المتهم بالسرقة ، ساقط ، متروك ، واهي.

٩- سرقة الحديث اقل في القبح من وضع الحديث، لان السارق يدعي سماع اصول حديثية ، والغرض البروز والشهرة ، اما الوضاع فيختلق احاديث وينسبها للنبي صلي الله عليه وسلم.

ثانيا التوصيات :

١- اعطاء فرص لطلبة الماجستير و الدكتوراه لتحقيق كتب الرجال ومعرفة المراد من عبارات الجرح والتعديل.

٢- عمل دراسات موسعة لبعض عبارات الجرح والتعديل وخاصة النادر منها.

المصادر والمراجع

١- البركتي: محمد عميم الإحسان المجدديالبركتي/ التعريفات الفقهية الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٢- البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر معرفة السنن والآثار المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

٣- الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي معجم البلدان الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٤- الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف - الرياض

٥- الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي تاريخ بغدادالمحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .

٦-الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز سير أعلام النبلاء المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

٧- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام المحقق: عمر عبد السلام التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٨- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الموقظة في علم مصطلح الحديث الناشر/مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/الطبعةالثانية، ١٤١٢ هـ

٩- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ميزان الاعتدال في نقد الرجال تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

١٠-السخاوي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد/ تلبيس إبليس الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م

١١- السخاوي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد/ الموضوعات/ الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م

١٢- السخاوي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد/ فتح المغيث بشرح الفية الحديث(العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٣-السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة.

١٤- العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد/ الضعفاء الكبير/ المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٥- الفيروزآبادى: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب/ القاموس المحيط/ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

١٦- المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد/ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل / مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

١٧- ابن ابي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي/ الجرح والتعديل/ الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١٨- ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين/ معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح/ المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٩- ابن العديم/ عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين/ بغية الطلب في تاريخ حلب/ المحقق: د. سهيل زكار الناشر: دار الفكر .

٢٠- ا بن النجار البغدادي: أحمد بن عز الدين أيبك بن عبد الله الحسامي ابن الدمياطي/ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد/ المحقق: محمد مولود خلف الناشر: مؤسسة الرسالة سنة النشر: ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٢١- ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي/ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/ المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٢- بن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد/ لسان الميزان/ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٢٣- ابن حنبل الشيباني: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني/ العلل ومعرفة الرجال/ المحقق: وصي الله بن محمد عباس الناشر: دار الخاني ، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م.

٢٤ ابن دقيق العيد : تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري/ الاقتراح في بيان الاصطلاح/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت سنة النشر: ١٤٢٦ – ٢٠٠٦م.

٢٥–ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد/ شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث/ المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان الناشر: دار الثريا للنشر الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م.

٢٦– ابن عدي الجرجاني: أبو أحمد بن عدي/ الكامل في ضعفاء الرجال تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م – ط دار الفكر.

٢٧– ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله/ تاريخ دمشق /المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٢٨–ا بن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي/ اختصار علوم الحديث/ المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية.

٢٩– ابن معين: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن البغدادي/ تاريخ ابن معين (رواية الدوري) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩م.

٣٠–– ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب/ الناشر: دار صادر – بيروت .

٣١– ابن نقطة: محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي/ تكملة الإكمال/ المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي الناشر: جامعة أم القرى/ سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٧ م/ الطبعة الاولي.

٣٢-- بن ودعان الموصلي: محمد بن علي بن عبيد الله بن أحمد بن صالح بن سليمان/ الأربعون الودعانية.
٣٣-: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل/ شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل// الناشر: مكتبة ابن تيمية – مكتبة العلم/ سنة النشر: ١٤١١ – م١٩٩١/ الطبعة الاولي.
٣٤- أبو عبد الله الحاكم: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبيالطهماني النيسابوري /معرفة علوم الحديث المحقق: السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
٣٥- أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين/ معجم مقاييس اللغة / المحقق: عبد السلام هارون سنة النشر: ١٣٩٩ – ١٩٧٩م.
٣٦- د أحمد مختار عبد الحميد عمر/ معجم اللغة العربية المعاصرة الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م
٣٧--تركي حسن الدهماني /درر المواعظ /الناشر: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع تاريخ النشر: ٢٠١٢م.
٣٨- طارق بن عوض الله بن محمد أبو معاذ /شرح لغة المحدث منظومة في علم مصطلح الحديث / الناشر: مكتبة ابن تيمية،سنة النشر: ١٤٢٢ م٢٠٠٢م
الطبعة الاولي.
٣٩- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) المعجم الوسيط الناشر: دار الدعوة.
٤٠- محمد رواس القعلجي و حامد صادق قنيبي/ معجم لغة الفقهاء/ الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٤١- محمد خلف سلامة /لسان المحدثين (مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم).